السياسي، والخاصة بالقرارين الدوليين ٢٤٢ و٣٣٨، وبشكل يكفل، ويضمن، الاجماع الوطني الفلسطيني، وخروج المجلس الوطني بقرارات تحظى بتأييد الجميع. الاّ ان سير المناقشات الداخلية لم يفض، حتى اللحظات الاخيرة من انعقاد جلسات اللجنة السياسية، الى التوصل الى صيغة تكفل الاجماع.

وفي سياق المداخلات والحوارات، فقد اقتصرت مداخلة الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، داخل اللجنة السياسية، على موضوع المؤتمر الدولي، ونقطة الخلاف المتعلقة بالقرار ٢٤٢. وحدّد حبش موقف الجبهة الشعبية الرافض، وعزاه الى ثلاثة أسباب: سبب تكتيكي، ويتركز في ان يكون قبول م.ت.ف. وموافقتها على القرار ٢٤٢، مؤشراً للقوى المعادية للاستمرار في ممارسة الضغوط على م.ت.ف. لاجبارها على تقديم المزيد من التنازلات؛ والسبب الثاني يتعلق بالتفسير الاسرائيلي لصيغة القرار الدولي ٢٤٢، والذي لا يتعاطى مع الفلسطينيين كشعب، بل يقتصر على التعامل معهم كلاجئين؛ أما السبب الثالث، فيتعلق بالانتفاضة، وضرورة تجنيب جماهيرها الصيغ السياسية غير الواضحة. وقال حبش: «لا ضرورة لأن تثار عملية جدل حول القرار ٢٤٢ الذي رفضته جماهيرنا وقواها الوطنية منذ واحد وعشرين عاماً»، مشيراً الى ان النقطة المتعلقة بالقرار ٢٤٢ «ستكون نقطة خلال عميقة وقوية؛ ولكن، بالرغم من ذلك، فاننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، سنبقى داخل أطر ومؤسسات م.ت.ف.» (**الهدف**، نيقوسيا، ٢٠/١١/١٩٨٨).

وعلى الرغم ممّا بدا من اختلافات، فقد تمّ، في النهاية، ودّياً وبالتراضي، الاتفاق على طرح مسودة المشروع السياسي على التصويت، نقطة، نقطة. فتمّ الاجماع على النقاط كافة، باستثناء البند الخاص بالقرارين الدوليين، حيث صُوِّت عليهما، فكانت النتيجة كما يلي: «٢٥٣ عضواً أعلنوا موافقتهم، [و] ٤٦ عضواً أعلنوا معارضتهم، [و] ١٠ أعضاء امتنعوا عن التصويت». بعد ذلك، طلب عرفات الكلمة، وقال: «أقوى ما في هذا التصويت هو هذه الديمقراطية التي نعتزّ بها؛ وأقوى ما فيها هو هذا الموقف الذي سمعناه من اخوتنا وأحبائنا المعارضين لهذا القرار، عندما قالوا انهم جزء من م.ت.ف.» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ٢١/١١/١٩٨٨). أما في ما يتعلق بـ «لجنة الأرض المحتلة»، فسارت اعمالها بهدوء، وتمّت مناقشة القضايا المطروحة، دون بروز خلافات تذكر.

واستمعت لجنة الانتفاضة لشهادات المبعدين؛ وكانت مداخلاتهم حارة وحيوية طالبت بالمزيد من الدعم للانتفاضة. وعملياً، جسّدت مداخلات المبعدين حيوية ملحوظة تمّ خلالها استعراض التجارب النضالية في الداخل ونقاط القوة والضعف فيها، وكذلك اساليب انجازاتها. وتمحور تقرير دائرة الارض المحتلة، في تحليل الانتفاضة وتحديد انجازاتها. واستعرض التقرير سمات الانتفاضة من خلال قدرتها على العطاء والتضحية، وتجسيد الوحدة الوطنية تحت راية م.ت.ف. وشموليتها من حيث المشاركة الشعبية وامتدادها الى كل قرية ومخيم، وكذلك المستوى المتقدم للمبادرة والابداع لدى الجماهير الشعبية. وأشار التقرير الى ان انجازات الانتفاضة تمثّلت، على الصعيد الفلسطيني، في استعادة الجماهير الفلسطينية الثقة بنفسها ودورها في مسيرة التحرير وتلاحم الشعب الفلسطيني، بفئاته كافة، وكسر حاجز الرهبة، وسمو روح التضحية. واستعرض التقرير، باسهاب، تعامل م.ت.ف. مع الانتفاضة، وما قامت به من اجل دعم الصمود الفلسطيني، سواء في مجال العمل الجماهيري، أو في مجال الزراعة، بالنظر الى أهميتها في حياة المواطن الفلسطيني، وكذلك في مجال السكان والاسكان والخدمات العامة، والاجتماعية، خاصة بعد القرار الاردني بفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الفلسطينية.

وثيقة الاستقلال

على الرغم من بعض التباينات في فهم وثيقة الاستقلال الوطني الفلسطيني، وخاصة بشأن استنادها الى القرار الدولي ١٨١، الذي اتخذ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، فقد نالت اجماع المجلس. ويمكننا ملاحظة التفاوت الواسع في فهم الوثيقة بين رؤية الحزب الشيوعي الفلسطيني اليها ورؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وفي هذا السياق، صرح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي